

أشادوا بالاستقرار الأمني.. لجنة الداخلية والأمن تهنئ وكيل وزارة الداخلية الجديد



آفاق

ماجيد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

القدس أولاً

ونحن على أعتاب إجراء الانتخابات التشريعية - طبعاً إذا تمت - يستوقفنا أمر مهم للغاية وهو إمكانية إجرائها في مدينة القدس وهل سيسمح الاحتلال بذلك أم لا؟ وبالتالي يكون رفض الاحتلال ذريعة للسلطة وفريقها المتنفذ بتأجيل الانتخابات على الأقل وربما الغاؤها.

والأمر الذي لا بد من اتفاق كل الأطراف عليه هو ضرورة إجراء الانتخابات بالقدس نظراً لرمزية المدينة وتاريخها ومكانة أهلها.. ومقارنة بتنفيذ الانتخابات فيها في المرات الماضية.

وعليه من الواجب اعتبار إجرائها بمثابة معركة مع المحتل يجب أن نخضع الأخير فيها لإرادتنا الوطنية ومن أجل تحقيق هذا الهدف الرفيع على السلطة أن تفعل كل أدواتها الممكنة لإرغام المحتل للنزول عند هدفنا ولا سيما الدبلوماسية وجهود السفارات بالخارج التي من الممكن لها التحرك على أوسع نطاق بهدف تحريك الدول الصديقة ومختلف حكومات العالم للضغط على حكومة الاحتلال للموافقة.

وهنا لا يمكن لنا أن نغفل الدور الفصائلي والشعبي بالضغط على الاحتلال والتأثير على قراره مع العلم أن الأمر ليس مستحيلاً بالنسبة للاحتلال ويمكن له الموافقة على ذلك إذا مارسنا عليه الضغوط.

معركة الطعون

بالنسبة للطعون التي تم تقديمها للجنة الانتخابات المركزية يجب أن نعلم أولاً وقبل كل شيء أنها تخالف الاتفاق الشفوي التي تم إبرامه أثناء حوارات القاهرة وبموافقة كل الأطراف المشاركة فيه، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تَصْرَح حركة فتح في كل مرة على تعكير الأجواء بل تسميها؟

أن تصل عدد الطعون المقدمة لـ "231" طعناً -معظمها تقدم بها أشخاص محسوبين على حركة فتح- فهذا يعني أن الأخيرة لا ترغب بسير الأمور بالشكل الطبيعي، ولو نظرنا من زاوية أخرى لوجدنا أن لجنة الانتخابات قد ردت "226" طعناً في حين "4" طعونات تم سحبها من قبل مقدميها، وقبلت اللجنة طعناً واحداً فقط بمرشحة كانت قد اكتسبت الجنسية الإسرائيلية وتم شطب اسمها واسقاطها من قائمتها وفقاً لقانون الانتخابات رقم "1" لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته.

كل ذلك يشي بأن المرحلة القادمة لن تكون سهلة من حيث سير العملية الانتخابية بسلاسة لاعتبارات عدة منها خشية حركة فتح وفريق السلطة من خسارتهم المتوقعة؛ وكذلك دخولهم الانتخابات غير موحدين لأنه لا يعقل لحركة واحدة أن تتقدم للانتخابات بثلاث قوائم منفصلة!

الأسرى الأبطال

وبمناسبة يوم الأسير الفلسطيني لا شك أن أسرانا الأبطال هم في سويداء القلوب وهدقات العيون ولا يمكن لشعبنا أن يتخلى عنهم ولو للحظة واحدة والكل الفلسطيني مستعد للتضحية بالغالي والنفيس من أجل حريتهم.

وهنا يمكن الإشارة لمعاناة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال والذين بلغ عددهم حتى نهاية شهر فبراير-شباط 2021م قرابة "4500" أسير منهم "36" أسيرة، فيما بلغ عدد الأطفال والقاصرين منهم نحو "104" طفلاً، وعدد المعتقلين الإداريين ارتفع لما يقارب من "445" معتقلاً.

هذا ويستمر الاحتلال ومصلحة سجنونه في تنفيذ جملة من السياسات التكنيلية المنهجية، والانتهاكات المنظمة لحقوق الأسرى والمعتقلين التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية، الأمر الذي يوجب على المقاومة المسارعة نحو إنهاء معاناة أسرانا الأبطال بالسرعة الممكنة لو كلفنا ذلك خفض سقف التوقعات والأثمان المتوقعة لتنفيذ اتفاقية تبادل أسرى استناداً لما تمتلكه المقاومة من مقدرات معلومات حول جنود الاحتلال المفقودين.

كلنا أمل بصبر شعبنا وقدرة مقاومتنا على وضع حد لمعاناة أسرانا الأبطال لتشرق شمس حريتهم من جديد وما ذلك على الله بعزيز، ولا ننسى الدور المفترض للمجلس التشريعي القادم الذي يجب أن يلعبه وخاصة فيما يتعلق بالإفراج على الأقل عن النواب الأسرى.



مشيراً للجهود المستمرة للجنة في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية. بدوره؛ أكدت النائب جميلة الشنطي، على ضرورة تظافر كل الجهود من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطن الفلسطيني الذي لطالما قدم وصبر واحتسب، والاستمرار في الحفاظ على حالة الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني.

أوفياء لشعبنا

أما وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني، اللواء ناصر مصلح، فقد أكد حرصه وحرص وزارته الشديد على التعاون المستمر مع كل الجهات ذات العلاقة خاصة لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي، مشدداً على أن الوزارة ستبقى تخدم أبناء شعبنا كافة بغض النظر عن الأفكار والتوجهات والقناعات السياسية. وأوضح اللواء مصلح؛ أن الداخلية تعمل على تطوير خططها وأدواتها من أجل الوصول لأفضل خدمة ممكنة لأبناء شعبنا، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأمن والاستقرار المجتمعي والسلم الأهلي.

وتتابع شكاوى المواطنين

إلى ذلك عقدت اللجنة عدة اجتماعات دورية تابعت خلالها قضايا وشكاوى رفعها بعض المواطنين للجنة، وترأس هذه الاجتماعات رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، بحضور أعضاء اللجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب د. مروان أبو راس: "إن اللجنة ناقشت وتابعت مجموعة من القضايا والشكاوى الخاصة بالمواطنين مع القضاء العسكري، وأقرت إحالة بعض القضايا للقضاء العسكري لما في ذلك من مصلحة للمجتمع الفلسطيني".

وأضاف أن اللجنة بحث عدة قضايا خاصة ببعض المواطنين مع الدفاع المدني ولجنة الأمن والسلامة في وزارة الحكم المحلي، وتوصلت لحلول مناسبة لها.

وأكد أن اللجنة تتابع بشكل متواصل مستجدات الوضع الأمني مع وزارة الداخلية، وأوضاع بلديات القطاع مع وزارة الحكم المحلي؛ وذلك بهدف الوقوف على مسؤولياتها في متابعة قضايا المواطنين وتقديم أفضل الخدمات لهم.

هنأت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي، اللواء ناصر مصلح؛ بمناسبة تعيينه مؤخرًا وكيلًا لوزارة الداخلية والأمن الوطني بقطاع غزة؛ وأشاد أعضاء اللجنة بمحافظة الوزارة على حالة الاستقرار الأمني والمجتمعي في محافظات القطاع. جاء ذلك خلال زيارة اللجنة اللواء مصلح بمكتبه، حيث ضم الوفد كلا من رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب م. إسماعيل الأشقر، ومقرر اللجنة النائب د. مروان أبو راس، وعضوي اللجنة النائب يونس أبو دقة، والنائب جميلة الشنطي.

المواطن أولاً

بدوره أكد رئيس اللجنة النائب الأشقر؛ على ثقة لجنته والمجلس التشريعي بوزارة الداخلية قيادة وكوادر وأفراد، مشيراً إلى أن اللواء مصلح؛ سيضيف الكثير للوزارة في سبيل خدمة أبناء الشعب الفلسطيني والارتقاء بالخدمات التي تقدمها الوزارة، خاصة تثبيت حالة الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني وتقديم مصلحة المواطن على كل الاعتبارات؛ وضمان حقوقه كافة، مشدداً على ضرورة استمرار التواصل والتعاون بين اللجنة ووزارة الداخلية، منوهاً أن لجنته تتابع عمل الوزارة بشكل دائم وتتأكد بطريقتها من قانونية العمل وسلامة الإجراءات.

مرحلة دقيقة

من جانبه، أشاد مقرر لجنة الداخلية والأمن النائب د. مروان أبو راس؛ بجهود وزارة الداخلية، داعياً للمزيد من الجهد واليقظة خاصة وأن الشعب الفلسطيني وتحديدًا قطاع غزة يعيش مرحلة انتقالية دقيقة وحساسة في ظل الانتخابات العامة، مضيفاً بالقول: "إنه وعلى الرغم من حالة الترقب لدى أبناء شعبنا فإننا نطمئن الجميع وخاصة أبناء وزارة الداخلية والأمن الوطني على أن الأمن الوظيفي موجود وسيبقى حتى في ظل أجواء الانتخابات والتغيرات التي قد تحصل بعدها".

على قدر المسؤولية

من جهته؛ قال النائب يونس أبو دقة: "إن مهمة وزارة الداخلية في الأونة الراهنة حساسة وإننا على إدراك وقناعة بأن وزارة الداخلية وكل أركانها على قدر المسؤولية الوطنية والمهنية والأخلاقية".



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجيد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

في الذكرى 73 لمجزرة دير ياسين.. د. بحر يدعو لتشكيل جبهات قانونية لمحاكمة الاحتلال وعزله



صورة من الأرشيف <<<

وبقر لبطون الحوامل. ودعا البرلمانيين في كل دول العالم لحمل ملفات جرائم الاحتلال إلى حكوماتهم وخاصة ملف مجزرة دير ياسين للعمل على دفع بلدانهم لاتخاذ مواقف حازمة ضد الاحتلال، منادياً بطرد ممثلي الاحتلال من البرلمانات والاتحادات البرلمانية العالمية ومنعهم من التواجد بالمحافل الدولية.

يتم تشكيل جبهات قانونية فلسطينية وعربية ودولية بهدف عزل الاحتلال ومحاكمة قادته بالمحاكم الدولية. وأكد أن جريمة دير ياسين تعد نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، فلبشاعة ما ارتكبهت العصابات الصهيونية، بدأ الكثير من سكان القرى الهروب من قراهم لما سمعوه من قتل للأطفال والنساء والشيوخ

وقال بحر: في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى 73 عاماً للمجزرة: "إن الاحتلال الصهيوني أمن العقاب فتمادى وأساء الأدب، وكرر جرائمه بحق المدنيين الفلسطينيين العزل ضارباً بكل المواثيق والأعراف الدولية عرض الحائط". وشدد على ضرورة أن يحاسب الاحتلال وقادته على الجرائم التي ارتكبوها، وأن

طالب رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر؛ بفتح تحقيق في جرائم الاحتلال الصهيوني، مؤكداً على أن جرائمه لا ولن تسقط بالتقادم، مشيراً إلى أن الشواهد على تلك الجرائم كثيرة ومن أبرزها مجزرة قرية دير ياسين التي نفذتها العصابات الصهيونية في التاسع من نيسان عام 1948.

تحياتنا
للشعب الفلسطيني

"يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون"

يتقدم رئيس المجلس التشريعي بالإجابة الدكتور أحمد بحر والأخوة النواب كافة بأحر التهاني وأجمل التبريكات من الأمة العربية والإسلامية عامة ومن جماهير شعبنا الفلسطيني خاصة بمناسبة حلول

شهر رمضان المبارك

لكل من أراد أن يستجيب



النائب عبد الجواد: الاحتلال
والسلطة تعاونوا لافشال
تجربتنا البرلمانية

06

النائب أبو طير: تسريب عقارات
القدس للاحتلال خيانة كبرى
وجريمة تستوجب العقاب

04

النائب المصري يشارك في
حفل تكريم الطلبة المتفوقين
بمحافظة شمال غزة

03

النائب باسم الزعازير: الانتخابات
القادمة مدخل نحو المصالحة
والشراكة السياسية

02

نواب الوسطى يتفقدون مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة



الدعم المادي بهدف دعم صمود المواطن. بدوره استعرض الحولي؛ أهم إنجازات المديرية والمشاريع الاجتماعية التي قامت بها خلال الفترة السابقة، موضحاً أن أهم المعوقات التي تواجه سير العمل هي عدم توفر الموازنات اللازمة لتنفي المشاريع الاغاثية للفئات الفقيرة والمتضررة جراء الحصار وسياسات الاحتلال.

وفي نهاية الزيارة شكر مدير الشؤون الاجتماعية في المحافظة الوسطى وفد النواب على زيارتهم واهتمامهم ومتابعتهم لمعاناة وهموم المواطنين وتفقد مؤسسات المجتمع المحلي الرسمية والأهلية.

تفقد وفد من نواب كتلة التغيير والاصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى، مديرية الشؤون الاجتماعية في المحافظة، وأطلعوا على سير العمل داخلها وأهم المعوقات التي تواجهها.

وضم وفد النائبان سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل، وكان في استقبالهما مدير الشؤون الاجتماعية بالمحافظة سمير الحولي، وعدد من مدراء الدوائر والعاملين بالمديرية.

وأشاد وفد النواب بالجهود الكريمة التي تبذلها مديرية الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات اللازمة التي تخفف من معاناة وآلام المواطنين في المحافظة؛ داعيين جهات الاختصاص لمواصلة توفير

طالب برلمان السودان بعدم المصادقة عليه

د. بحر يندد بإلغاء مجلس الوزراء السوداني قانون مقاطعة إسرائيل

للتمسك بالمبادئ والمواقف الأصيلة للسودان التي رفضت التطبيع منذ 63 عاماً. وطالب الأحزاب والقوى السياسية والشعبية السودانية باتخاذ موقف من هذا القرار ومعارضته، والتأكيد على ضرورة مقاطعة الاحتلال بكل السبل والأشكال المتاحة، والتحرك قانونياً ضد

كل من تواصل مع كيان الاحتلال وطبع معه.

وصدر قانون مقاطعة إسرائيل في السودان عام 1958 أثناء حكم رئيس الوزراء عبد الله خليل، الموالي لحزب الأمة القومي، ويتكون من 7 مواد أساسية تحظر جميعها كافة أشكال التواصل مع إسرائيل، ويحدد القانون عقوبات للمخالفين تصل إلى السجن 10 سنوات، أو غرامة مالية تحددها المحكمة، أو العقوبتين معاً.



ندد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة، بموافقة مجلس الوزراء السوداني على مشروع قانون مقاطعة إسرائيل، العائد إلى العام 1958، والذي أقرته الدول العربية في حينه.

واستنكر بحر؛ في تصريح صحفي خطوة مجلس الوزراء

السوداني المدني، الذي ظل طوال أكثر من عام يُعلن ويؤكد ويتعهد بترك ملف التطبيع برمته للمجلس الوطني "البرلمان السوداني" الانتقالي ليقرر فيه، لكنه لم يلتزم بتعهد، مطالباً المجلس الوطني السوداني الجديد بعدم المصادقة على مشروع قانون إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل.

وشدد على أن تطبيق هذا القرار هو تنفيذ لأجندة دولية، ساعية لتعزيز التطبيع مع الاحتلال، داعياً مجلس الوزراء السوداني

أكد أن الانتخابات مدخل للمصالحة ومقدمة لمشروع الشراكة

النائب زعاريير: قائمة حماس جددت العهد للأقصى والأسرى وأنصفت الشباب والمرأة

أولوياتها الاستراتيجية.

طريق للوحدة

وعن رؤية الحركة للانتخابات قال زعاريير: "الانتخابات في الأساس تعتبر مدخلا إلى المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام ومقدمة لمشروع الشراكة الوطنية، مع التأكيد على كافة الثوابت الوطنية وحشد طاقات الكل الوطني لمواجهة الاحتلال ومخططاته العنصرية".

وختتم بالقول: "الحركة وضعت هذه الأهداف نصب عينها وتنازلت عن الكثير من المصالح الحزبية والامتيازات على طريق الوحدة وإنهاء الانقسام، لذلك ستدخل الانتخابات بروح رياضية وستقبل النتائج وهي لا تحرص على الحكم بقدر حرصها على ثوابت شعبها وتماسكه في وجه المحتلين، وستكون مستعدة للشراكة السياسية الفاعلة مع جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وقواه الحية".

القائمة تجدهم جميعاً من الكفاءات العلمية والسياسية وأصحاب التاريخ المشرق النظيف وأصحاب اليد الطولى في التضحية وخدمة المواطنين".

الشباب والمرأة

وعلى صعيد آخر، رأى النائب زعاريير أن قائمة حركة حماس تميزت بالعنصر الشبابي، حيث مثل الشباب نسبة عالية في القائمة، مما يدل على ديناميكية هذه الحركة وقدرتها على توظيف الإمكانيات والقدرات وفتح المجال للقيادات الشابة لتقود المرحلة القادمة.

وتابع: "وقد أبدعت هذه القائمة بما لديها من العنصر النسوي ذي الكفاءة العالية وفيها من الكفاءات الكثير من الخنساوات اللواتي نفتخر بوجودهن على هذه القائمة العظيمة والكفاءات العملية وممن قدمن الكثير للوطن".

وأكد على أن اختيار هذه القائمة بهذه الحكمة دليل على أن حركة حماس تضع مصلحة الشعب الفلسطيني وحريته وخلصه من الاحتلال على رأس

على رأس أولوياتها بما فيها أهالي القدس الصامدين الثابتين في وجه آلة القمع الإسرائيلية وسياسات التهويد.

وقال زعاريير: "الحركة أكدت القول بالفعل من خلال تقديم شيخ القدس صاحب الرمزية الوطنية وصاحب التاريخ الطويل من التضحية والفداء والذي أبعد الاحتلال عن القدس ألا وهو الشيخ المجاهد محمد أبو طير؛ الذي قضى أكثر من نصف عمره في سجون الاحتلال".

وفاة للأسرى والشهداء

وذكر زعاريير: أن قائمة الحركة تفوقت في تضمينها كوكبة من الأسرى الأبطال في إشارة إلى تمسك الحركة بنهج هؤلاء الأبطال الذين لا يزالون يدفعون من أعمارهم ضريبة الحرية للوطن والشعب.

وأضاف: "منحت القائمة اعتباراً للشهداء، حيث يتصدر القائمة المجاهد والد الشهداء الدكتور خليل الحية، بالإضافة إلى زوجة الشهيد القائد جمال منصور وغيرها من أصحاب التضحيات الجسام".

وأثنى بقوله: "لودققنا النظر في مرشحي



أكد النائب في المجلس التشريعي باسم زعاريير؛ على أن قائمة حركة حماس المرشحة للانتخابات المجلس التشريعي في دورته القادمة جددت العهد للأقصى والأسرى وأنصفت الشباب والمرأة.

واعتبر النائب زعاريير؛ أن القائمة تفوقت على غيرها من القوائم، وبرز ذلك في الإشارة إلى القدس من خلال اسم القائمة، وهذا تجديد لعهد قطعتته الحركة على نفسها أن تكون القدس والمسجد الأقصى

النائب الجمل يستقبل مدير الأمن الداخلي بالمحافظة الوسطى



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

في يوم الأسير الفلسطيني

الأسرى.. أيقونة التضحية ونبراس التحرير

إن الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال يمثلون أيقونة التضحية ورمزية نضالنا وكفاحنا في وجه ظلم وارهاب الاحتلال، ويشكلون الطليعة القيادية لشعبنا في مشوارنا المبارك نحو تحقيق الحرية والكرامة والتحرير والاستقلال بإذن الله.

في كل لحظة من لحظات حياتنا تعانق أرواحنا أرواح أبناءنا وإخواننا الأسرى البواسل في سجون الاحتلال الذين أفنوا زهرات أعمارهم خلف القضبان، وعانوا الظلم والقهر والجبروت والإرهاب الصهيوني الذي حاول تركيعهم وقهر إرادتهم وانتماهم الديني والوطني. فطيفهم حاضر لا يغيب، وأرواحهم تسري في دماننا وعروقنا، وتسري في أوصال كل بقعة على أرضنا الفلسطينية الحبيبة، وقضيتهم تنصدر القضايا والأولويات كإحدى الثوابت الوطنية التي دفع شعبنا الفلسطيني ومقاومته المباركة أبهظ الأثمان دفاعاً عنها وفي سبيل إدامة اشتعال جذوتها وإبقائها حية متجددة على الدوام.

في يوم الأسير الفلسطيني نؤكد لأسرانا الأبطال ولكل أبناء شعبنا أن أيامنا الفلسطينية كلها أيام للأسرى، وأن المهج والدماء والأرواح ستظل رخيصة حتى تبيض سجون الاحتلال من كافة الأسرى، وعودتهم سالمين غانمين محررين إلى أحضان أهلهم وأبناء شعبهم.

ولعل من محاسن الأقدار أن يتزامن يوم الأسير الفلسطيني المشحون بالتضحيات والبطولات مع ذكرى استشهاد اثنين من القادة العظام لشعبنا الذين اغتيلوا غدرا على يد الاحتلال المجرم بعد حافلة بالتضحيات والبطولات، وهما الشهيد البطل القائد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والشهيد البطل القائد خليل الوزير (أبو جهاد)، إذ يحمل هذا التزام الجليل إشارة عميقة إلى أن قضيتنا الوطنية لا يصلح للدفاع عنها وحمل رايتها إلا القادة العظام، وأن طريق الجهاد والكفاح والمقاومة هي أقصر وأنبئ وأسلم الطرق لتحرير فلسطين من نير الاحتلال الصهيوني.

لقد عاش المجلس التشريعي الفلسطيني بالقلب والروح، والفعل والممارسة، مع قضية الأسرى، على مدار السنوات الخمسة عشر الماضية، وشكل حالة استنارة واستنهاض دائمة للعمل الوطني الفلسطيني بهدف إبقاء قضيتهم في صدارة فعالياتنا الشعبية وجهودنا الفصائلية وأجندتنا الوطنية، وعقد عشرات الجلسات والمؤتمرات البرلمانية العامة، ونظم الكثير من الفعاليات والاعتصامات التضامنية، وشارك في كل الجهود الوطنية، الرسمية والفصائلية والشعبية، في مختلف المواطن والمناسبات، وأرسل عشرات الرسائل إلى البرلمانات والاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية، والمنظمات الأممية والدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بهدف دعم وإسناد قضية الأسرى، وفضح وتعرية جرائم الاحتلال بحق أسرانا الأبطال، والضغط على الاحتلال للاعتراف بنصوص ومضامين المواثيق والقوانين والاتفاقيات الدولية والإنسانية التي لا يتورع عن انتهاكها بكل وقاحة وسفور صباح مساء.

وقد ساءنا كثيراً أن تحرف بوصلة البعض عن قضية الأسرى بكل ما تحمله من طهر وقديسية، وأن يضع البعض الرغبة والمصلحة الفصائلية الضيقة في مواجهة قيم التضحية والبطولة والفداء التي يجسدها الأسرى، وهو ما تبدي بوضوح في المساس بشرف قضية الأسرى المقدسة حين تم إسقاط اسم الأسير البطل القائد حسن سلامة، بكل ما يحمل من رمزية قيمة ووطنية، من قائمة القدس موعداً.

من هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نطلق نداء وطنياً مديداً من أجل إعادة بناء وصياغة الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية الخاصة بقضية الأسرى، بحيث تتماخض عن جبهة وطنية عريضة تشكل بوتقة كفاحية عامة تلتئم وتتفاعل وتتكامل في داخل إطاراتها كل الجهود الوطنية لنصرة الأسرى مستمرة بعيداً عن العمل الموسمي، وتعمل على مختلف الأصعدة والجهات الشعبية والسياسية والقانونية والإعلامية، داخلياً وخارجياً.

ولا ريب أن الوفاء الحقيقي لقضية الأسرى يكمن في مدى قدرتنا كفلسطينيين على تحشيد كافة أبناء وشرائع شعبنا للمشاركة في تجسيد البرامج الطموحة لنصرة الأسرى والدفاع عنهم وإنقاذهم من المحنة التي يرزحون فيها.

إننا نؤكد لأسرانا الأبطال أننا في المجلس التشريعي الفلسطيني لن نتركهم أو نتوانى في الدفاع عن قضيتهم المقدسة قيد أنملة، وسنكون -كما كنا على الدوام- الأكثر حرصاً وتفاعلاً ومتابعة لقضيتهم، ولن يغمض لنا جفن أو يقر لنا قرار إلا بعد خلاصهم التام من برائن السجن والسجان، وتحطيم عنجهية وجبروت الاحتلال بإذن الله.

وختاماً.. فإن ثقتنا في مقاومتنا الباسلة إزاء تبني ومتابعة قضية الأسرى ليس لها حدود، وكما عودتنا المقاومة على خلق النصر من رحم التحديات إبان صفقة وفاء الأحرار، فإنها قادرة على إنجاز صفقة وفاء أحرار جديدة يسعد بها أبطالنا الأسرى وكل أبناء شعبنا، وكلنا نتربص ساعة الفرج والحرية بفارغ الصبر التي يعاد فيها الاعتبار للرجال الأفاضل الذين ضحوا بأعمارهم كي يحيا الوطن بحرية، وينعم شعبنا الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

"ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم"

وافر قدمه حول نشاطات الجهاز وعمله والتي تهدف لحماية شعبنا من مخططات الاحتلال واستمرار حالة الأمن التي تسود ربوع قطاع غزة؛ داعياً جهات الاختصاص الرسمية لتقديم ما يلزم للجهاز من أجل استمراره في تأدية مهامه على أكمل وجه.

تواجهه، داعياً لمزيد من العمل بهدف

حماية شعبنا من مخططات الاحتلال

واستمرار حالة الأمن التي تسود ربوع

قطاع غزة؛ داعياً جهات الاختصاص

الرسمية لتقديم ما يلزم للجهاز من

أجل استمراره في تأدية مهامه على

أكمل وجه.

بدوره أطلع المقدم العيماي،

النائب الجمل؛ على أهم إنجازات

الجهاز التي تم تحقيقها خلال الفترة

السابقة، مستعرضاً أهم المعوقات

التي تعترض العمل من خلال شرح

شعبنا الفلسطيني.

دعا للجنة تحقيق دولية.. د. بحر يدين جريمة قتل الاحتلال

للمواطن أسامة منصور

ونزع وإبطال فكرة أنه فوق القانون الدولي والانساني. ودعا بحر؛ لفتح تحقيق دولي بجريمة قتل الاحتلال للمواطن منصور؛ وكل جرائم المماثلة التي يرتكبها جنود الاحتلال ومستوطنيه في الضفة والقدس، مطالباً البرلمانيين حول العالم بالضغط على حكوماتهم لاتخاذ موقف قوي إزاء جرائم الاحتلال بحق شعبنا.

بحق شعبنا الفلسطيني؛ لأن عدم محاسبة الاحتلال على جرائمه سيدفعه للمزيد من التغول ضد أبناء شعبنا الفلسطيني وخاصة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. وشدد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة على ضرورة تفعيل محاسبة الاحتلال دولياً على جرائمه بحق الفلسطينيين التي تتجاوز كافة الأعراف والمواثيق الدولية، داعياً لحشد الطاقات الفلسطينية والعربية والدولية للجم الاحتلال ومحاسبته،

أدان رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر جريمة إعدام قوات الاحتلال الصهيوني للمواطن أسامة منصور (42 عاماً)، بعد إطلاق النار على سيارته التي كان يستقلها مع زوجته في قرية بير نبالا شمال غربي مدينة القدس المحتلة. وقال د. بحر في تصريح صحفي أصدره عقب وقوع الجريمة النكراء: "إن جريمة الاحتلال تستوجب إطلاق يد المقاومة بكل أشكالها، لمحاسبة الاحتلال على جرائمه المتكررة

النائب المصري يشارك في حفل تكريم أوائل طلبة محافظة الشمال



بأبنائه المتفوقين رغم المعاناة والحصار الذي يعيشه القطاع، معتبراً أن هذا التفوق والتميز العلمي من بشائر النصر والتحرير. من ناحيته أبرق المتحدث باسم الطلبة بشكره الجزيل للكتلة الإسلامية لحرصها على مصلحة الطلبة ورعايتها لهم وتنفيذها للأنشطة الهادفة لخدمتهم ودعم تمييزهم على مدار العام.

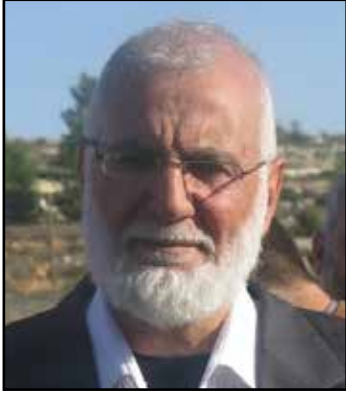
تحرير الأرض والمقدسات والأسرى من دنس المحتل الغاصب، مقدماً التهنية الحارة للطلاب المتفوقين، مبيناً أنه بالعلم والتفوق تسمو الأمم وتتقدم الشعوب وتعظم الانتصارات، داعياً الطلاب إلى المزيد من التفوق، مضيفاً أنهم هم جيل تحرير القدس، معرباً عن شكره للمدرسين على جهودهم المبذولة في تنشئة الأجيال وأشاد بأعمال وأنشطة الكتلة الإسلامية التي تهدف من خلالها لخدمة الطلبة؛ لافتاً لافتخار شعبنا

شارك النائب مشير المصري؛ بحفل تكريم أوائل طلبة الثانوية في محافظة شمال غزة، والذي نظمته الكتلة الإسلامية في المحافظة، وجاء هذا الاحتفال ضمن سلسلة احتفالات بعنوان "فوج نخبة وطن" وذلك بحضور الطلبة المكرمين وذويهم ولضيف من التربويين والأكاديميين والمهتمين بالعملية التربوية والتعليمية. وأكد النائب المصري في كلمة له على دور المتفوقين في نهضة الأمة، مبيناً أنهم من يقع على عاتقهم

النائب أبو طير: تسريب عقارات سلوان خطير في حق القضية وتاريخ القدس

يضع له حدًا ولمن بعده ممن يفكر في فعل من سبقه.

وطالب النائب المقدسي السلطة بتحمل مسؤولية محاسبة بعض أصحاب النفوذ المتورطين في هذه التسريبات، وشدد: "يجب أن تحاسب السلطة هؤلاء وتلاحقهم وتضع لهم حداً".



أكد النائب المقدسي في المجلس التشريعي والمبعد عن مسقط رأسه محمد أبو طير؛ على أن تسريب العقارات في بلدة سلوان في القدس المحتلة أمر خطير وكبير في حق القضية الفلسطينية وتاريخ المدينة المقدسة العريق وأهلها والمسجد الأقصى المبارك.

وأشار أبو طير إلى مدينة القدس منذ الاحتلال الجاثم على صدرها وهي تعيش حرباً ضروساً على بيع العقارات فيها، مؤكداً أن "الاحتلال وسماسته زائلون وراجلون".

وأثنى الشيخ أبو طير على عائلة أبو صبيح والعائلات المقدسية التي أعلنت خلال بيانات رسمية براءتها من المسربين، لافتاً أن هذه العائلات مرابطة وثابتة وملتزمة بوطنها وأرضها وقدها.

ولقيت عملية تسريب ثلاث بنايات سكنية وقطعة أرض مقدسية، لجمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، ردود فعل مقدسية غاضبة في بلدة سلوان ومدينة القدس المحتلة، أكدوا خلالها على بشاعة الجريمة ودناءة مرتكبيها، وبراءة المدينة المقدسة ولفظها لأمثال هؤلاء المفرطين، وشددوا على التمسك بأرضهم وتاريخهم.

الاحتلال يفرج عن نجل النائب فتحي القرعاوي بعد اعتقال استمر "3" سنوات

بمدينة طولكرم، منتصف سنة 2018م بعد أيام قليلة من الإفراج عنه من سجون أجهزة أمن السلطة.

الجدير ذكره أن عائلة النائب القرعاوي عانت خلال السنوات الماضية من الاحتلال الذي اختطف النائب فتحي القرعاوي وزج به في السجون لمدة تزيد



الأسير المحرر حمزة فتحي القرعاوي

أفرجت قوات الاحتلال الأحد الماضي، عن الأسير حمزة القرعاوي وهو نجل النائب في المجلس التشريعي فتحي القرعاوي؛ بعد ثلاث سنوات من الاعتقال.

وقال النائب القرعاوي؛ في تغريدة له على صفحته بـ فيس بوك: "تم بحمد الله ونعمته

الإفراج عن الحبيب الغالي ولدنا حمزة "أبا أسامة" من سجن النقب بعد اعتقال دام ثلاث سنوات".

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت حمزة، وهو طالب بجامعة النجاح وأب لثلاثة أطفال، من بيته بمخيم نور شمس

عن "9" سنوات قضى ثلاثة منها في الاعتقال الإداري؛ كما اعتقل الاحتلال نجله براء نحو "22" شهراً وأفرج عنه العام الماضي، إضافة إلى عمليات الاقتحام المتكررة لمنزلهم بطولكرم وتخريب محتوياته.

النائب "البرغوثي" يُدين اعتقال الاحتلال لمرشح قائمة "القدس موعداً"

وجعلها معركة مقاومة شعبية، مطالباً المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف حملة الاعتقالات ومحاولات تخريب الانتخابات الفلسطينية.

وشدد على ضرورة وضع آليات لمنع تغول قوات الاحتلال على الإرادة الفلسطينية وإفشال مخططات الحكومة



أدان النائب مصطفى البرغوثي؛ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، إقدام قوات الاحتلال على اعتقال المرشح عن قائمة "القدس موعداً" ناجح عاصي من منزله في مدينة البيرة المحتلة، مندداً ما قامت به قوات الاحتلال من اعتقالات وفض بالقوة

اجتماعات تشاورية في مدينة القدس، بالإضافة إلى التهديدات بمنع الانتخابات في القدس وعرقلتها في مناطق أخرى.

وأكد البرغوثي، في تصريح له، على وحدة جميع القوائم والقوى في التصدي لهذه الإجراءات الإسرائيلية بما في ذلك الإصرار على إجراء الانتخابات في القدس البرلمانية الدولية.

وأضافت: "لقد أن الأوان لفرض الشرعية من أجل الحفاظ على القضية الفلسطينية"، مشددة على ضرورة احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، موضحة أن الدور المنوط بكل فلسطيني يتمثل بالمشاركة في الانتخابات، من أجل ضخ دماء وعقول جديدة في النظام السياسي والمؤسسات الرسمية الفلسطينية وتجديد الشريعات.



أمين عام المجلس التشريعي أ. ثروت البيك لدى اجتماعه الدوري مع المدراء والمدراء العاملين

النائب منصور: إنجاز الانتخابات حق شرعي لشعبنا

عن ذلك". وعن مستجدات الأوضاع السياسية على الساحة الفلسطينية شددت منصور؛ أن الحالة الراهنة تشككي من ركود في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية، وكذلك من حجم الفساد والمحسوبية في مؤسسات السلطة بالضفة الغربية المحتلة التي باتت بأمس الحاجة



أكدت النائب في المجلس التشريعي عن محافظة نابلس منى منصور، على ضرورة إنجاز الانتخابات كونها حق شرعي لكل فلسطيني، لاسيما بعد تعطيلها لنحو عقد كامل؛ وقالت في تصريح صحفي: "إنه من المفترض إجراء العملية الانتخابية، وتداول السلطات مرة كل 4" سنوات حسب القانون الفلسطيني.

لسلطة تشريعية جديدة وفاعلة تراقب وتحاسب المقصرين. ولفتت إلى أن مهمة النائب في المجلس التشريعي هي تكليف وليس تشريف، خاصة في ظل الملاحقة التي يتعرض لها النواب في سبيل الحفاظ على الثوابت.

وشددت على ضرورة العمل من أجل إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الوطنية، وفك الحصار عن قطاع غزة، وكسر التضييق على الضفة الغربية، وصد انتهاكات الاحتلال بحق المدينة المقدسة. وختمت حديثها بالقول: "إن الانتخابات القادمة ستخرج الفلسطينيين من حالة الانقسام، إلى شعب فلسطيني موحد بكل مكوناته من أجل إنهاء الاحتلال.

وأضافت: "لقد أن الأوان لفرض الشرعية من أجل الحفاظ على القضية الفلسطينية"، مشددة على ضرورة احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، موضحة أن الدور المنوط بكل فلسطيني يتمثل بالمشاركة في الانتخابات، من أجل ضخ دماء وعقول جديدة في النظام السياسي والمؤسسات الرسمية الفلسطينية وتجديد الشريعات.

وبيّنت أن المشاركة في الانتخابات تهدف إلى الحفاظ على أدوار المجلس التشريعي والمحاسبة والمراقبة وخدمة شعبنا كافة وتابعت بالقول: "إنه في ظل الحالة المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مطلوب من كل ناخب اختيار من يمثله، وتحمل المسؤولية

دعا لتوفير شبكة أمان دولية

النائب الخضري: القرار الأمريكي باستئناف دعم "أونروا" مهم ويتطلب سرعة التنفيذ

تقديم المساعدات المالية "للأونروا"، وأن يكون في إطار ضمان استمرار عمل الوكالة الدولية، لأنه الضمان وصمام الأمان لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي منحت تفويضاً عاماً للأونروا للعمل في مناطق تواجد اللاجئين. **شبكة أمان دولية** وشدد الخضري على ضرورة وجود شبكة

أمان دولية لدعم أونروا، ومنع أي مساس بالخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، لأن المساس بهذه الخدمات هو مساس بعصب حياة اللاجئين، مشيراً إلى أن حوالي مليون لاجئ في قطاع غزة يعتمدون بشكل أساسي على مساعدات "أونروا"، وهو ما يعطي صورة لحجم المأساة الحقيقية للاجئين في كافة أماكن تواجدهم. وأكد أن استمرار الحصار الإسرائيلي للعام الرابع عشر على التوالي له تأثيرات سلبية على واقع الحياة على كل القطاعات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية والتعليمية، وعلى واقع اللاجئين.



قرار وقف المساعدات من قبل إدارة ترامب، وأن يكون بأثر رجعي لتستطيع الأونروا أن تقدم خدماتها بشكل جيد، وذلك حتى تتمكن من أن تتجنب المزيد من العجز في ميزانيتها وموازنتها. ودعا المانحين وخاصة من تراجع سابقاً للمبادرة وبشكل عاجل للوفاء بالتزاماتهم السابقة وأن يستأنفوا

أكد النائب المستقل في المجلس التشريعي جمال الخضري: أن قرار الإدارة الأمريكية القاضي باستئناف دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" مهم، وسيكون له تأثير إيجابي على واقع اللاجئين، أملاً أن يترجم القرار بشكل سريع وعاجل وألا يتأخر تنفيذه، خاصة ونحن على في شهر رمضان ومع استمرار جائحة كورونا، وحاجة اللاجئين لمزيد من الدعم والمساعدة.

تجنباً للأزمة

وقال النائب الخضري في تصريح له: "نأمل أن تتم العودة لما كان عليه الوضع قبل

أدان تسريب عقارات القدس للاحتلال

النائب الجمل: قطع صوت الأذان عن الأقصى عدوان إجرامي وعنصري على الشعائر الدينية

مخططاته التوسيعية الإجرامية التي يسعى من خلالها لتهويد مدينة القدس وتقسيم المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً. ووجه النائب الجمل، تحية إجلال وإكبار لأهلنا الكرام في مدينة القدس الصابرين الصامدين الثابتين المتمسكين بحقوقهم وبأرضهم وبيوتهم وعقاراتهم، الذين يعتدى عليهم ويبعدون عن المسجد الأقصى المبارك ومع ذلك هم صامدون. وعبر عن ثقته بصمود أهلنا المقدسيين وأبناء الشعب الفلسطيني المناصرين لأهلنا في القدس الذين سيفشلون كل المخططات العنصرية ضد مدينة القدس، مؤكداً أنهم عنوان عزتنا وكرامتنا. ودعا النائب الجمل أحرار العالم وأبناء الأمة الإسلامية لنصرة القدس والمسجد الأقصى وتشكيل حالة ضغط على الاحتلال لثنيه عن مخططاته التهويدية ومصادرة الارض وتزوير تاريخ مدينة القدس المحتلة.

وتقطيع أسلاك مكبرات الصوت لمنع أذان العشاء في أول يوم من أيام شهر رمضان المبارك. وطالب المسلمون في كل أنحاء العالم بالوقوف أمام مسؤولياتهم، والتصدي لهذا العدوان العنصري من الاحتلال، معبراً عن استنكاره بأشد العبارات لهذه الجريمة النكراء لهذا العدو المجرم الذي لا يألو جهداً في تنفيذ



أدان النائب في المجلس التشريعي عبد الرحمن الجمل، انتهاك الاحتلال حرمة المسجد الأقصى وقطع صوت الأذان، مؤكداً أن قطع الاحتلال أسلاك مكبرات الصوت في المسجد الأقصى هو عدوان عنصري وإجرامي على المسجد الأقصى المبارك وعلى الشعائر الدينية. وأكد في تصريح له أصدره يوم أمس، أن ذلك يعتبر جريمة تضاف لجرائم الاحتلال العنصري الغاصب لأرضنا ومقدساتنا، بجانب انتهاكاته المتكررة والمستمرة لحرمة المسجد الأقصى بدخول المستوطنين وبمنع المصلين من الصلاة،

بحقوقهم وبأرضهم وبيوتهم وعقاراتهم،



تهديدات ومخططات لاستهداف مرشحي "القدس موعدا"

النائب عبد الجواد: يجب الضغط بكل الوسائل لفرض الانتخابات في القدس

64٪ من إجمالي المقاعد، بدأ سحب البساط من تحت الكتلة البرلمانية الكبيرة، التي من المفترض أن تقود المشروع السياسي بالأراضي الفلسطينية. وأضاف: "كل العالم رأى كيف لم يسمحوا لهؤلاء النواب بممارسة دورهم وتم سحب معظم الصلاحيات المخولة دستوريا بهذه الكتلة".

ولفت عبد الجواد إلى أنه جرى محاصرة المجلس التشريعي وتعاون الاحتلال مع جهات مسؤولة بالسلطة الفلسطينية وخاصة في الرئاسة على سحب صلاحيات المجلس ومنع رئيسه ونوابه من ممارسة أعمالهم، من خلال اعتقال جميع نواب التغيير والإصلاح بال الضفة الغربية والحكم عليهم بمدد طويلة تجاوزت أربع سنوات، أو عبر حصار الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس الفائزة، وحصار غزة فيما بعد.

حصانة مشقودة

وأوضح النائب عبد الجواد أن للنواب حصانة وحقوق مادية ومعنوية حسب القانون الفلسطيني، ينبغي أن تحترم وهناك مكافآت مالية لهم ول مكاتبتهم حسب القانون، مؤكداً أن هذه الحقوق لم يتم الالتزام بها، أو جرى الالتزام بصرف الرواتب لفترة معينة ثم سرعان ما تم قطعها عن نواب التغيير والإصلاح، وحرمت النواب لسنوات طويلة من مخصصات مكاتبتهم.

وأكد أنه منذ حل المجلس التشريعي بمشروع قانون غير دستوري من قبل السلطة التنفيذية بالتعاون مع السلطة القضائية، قبل عامين ونصف وحتى الآن، لم يستلم نواب التغيير والإصلاح رواتبهم على عكس الكتل البرلمانية الأخرى، في الوقت الذي لم تجدد فيه جوازات السفر الدبلوماسية لهؤلاء النواب بخلاف الكتل البرلمانية الأخرى.

العقبات والاستهدافات خاصة من قبل الاحتلال، ومجمل ما تتعرض له القضية الفلسطينية، هم من يمثلون كتلة (القدس موعدا)، مشدداً على أنهم الأقدر على حمل الأمانة خلال المرحلة المقبلة وتحقيق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني".

تهديدات الاحتلال

وعن تهديدات الاحتلال للنواب المترشحين عن قائمة "القدس موعدا"، أفاد عبد الجواد أن الاحتلال اعتقل عددا كبيرا من المرشحين حتى قبل بدء الدعاية الانتخابية، وقيل نشر القوائم، منهم خمسة مرشحين بـ "القدس موعدا" مثل عدنان عصفور والمحاضر بجامعة النجاح مصطفى النشار، ورأفت ناصيف وغيرهم.

وأشار عبد الجواد إلى أن المرشحين يعملون وفق الظروف الموجودة والمتاحة، ويبدلون جهدهم أن يعملوا كان الانتخابات قادمة بالفعل وليست هناك عوائق. واستدرك: "لكن إن تم الاعتقال فنحن جاهزون ودخلنا من أجل التضحية وخدمة شعبنا وليس من أجل تحصيل أي امتيازات تذكر.. لدينا خيارات صعبة في حال جرى اعتقال عدد كبير من المرشحين"، مؤكداً في الوقت ذاته حرص القائمة ليس على الفوز وإنما لإجراء الانتخابات لتحقيق تطلعات الشعب.

التجربة السابقة

وعن التجربة البرلمانية السابقة لـ "كتلة التغيير والإصلاح"، قال: "الذي حصل معنا نحن نواب التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية عام 2006م، أنه منذ أن تم انتخابنا والإعلان عن فوزنا بأغلبية تجاوزت استقبال النائبان في المجلس التشريعي سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل، رئيس بلدية المغرقة نضال أبو كميل، وذلك يوم أمس الأول بمكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح في المحافظة الوسطى؛ وبحثا معه عدة قضايا تستحوذ على اهتمام المواطنين. بدورهما أثنى النائبان على أداء بلدية المغرقة وما تقوم به من مشاريع خدماتية حيوية من شأنها التخفيف من معاناة المواطنين؛ بالإضافة لمناقشة هموم المواطنين وملاحظاتهم المقدمة للبلدية بهدف تطوير عملها. بدوره، استعرض أبو كميل أهم المشاريع المنجزة من قبل البلدية خلال الفترة السابقة، موضحاً أهم احتياجات البلدية والمعوقات التي تعيق تنفيذ بعض المشاريع



فترة ولايتهم حتى الآن والمحاكم والقضاء يشهدوا بذلك"، مشدداً على أن "السنوات الطويلة التي خاضوها بالسجون ومحاولات الضغط عليهم لم تفلح في ثنيهم عن ثوابتهم".

ورفض الاشاعات التي يتم ترديدها بين الفينة والأخرى حول المخصصات المالية

للنواب وشراء السيارة دون جمارك، والتي قد يستخدمها الخصوم في حملتهم، لافتاً إلى أن نواب التغيير والإصلاح لم ينتفعوا بشيء من ذلك. وأكد أن صفحة نواب التغيير والإصلاح "بيضاء"، ولم يدخلوا المجلس التشريعي من أجل مستحقات ومصالح شخصية بل ضحوا وقدموا ولم يعهد عليهم أي نوع من أنواع أو أشكال الفساد رغم كل الظروف الصعبة التي مروا بها طوال الخمسة عشر عاماً الماضية، وهم مستعدون للتضحية أيضاً.

40% من أصوات الناخبين

وتوقع عبد الجواد، حصول قائمة "القدس موعدا" على أكثر من 40% من أصوات الناخبين بال الضفة الغربية، إن جرت الانتخابات التشريعية المرتقبة بطريقة نزيهة وسلسة كما حصل عام 2006م. وقال النائب عبد الجواد إن "هذه التقديرات حول ما ستحصل عليه قائمة حماس من أصوات" مستندة لقراءتنا للواقع ومن خلال لقاءاتنا مع الناس وتعتمد على استطلاعات رأي متقدمة تم إجراؤها بالفعل".

وأضاف: "واضح لدينا أن هناك قناعة لدى الشعب الفلسطيني أن الفئة الوحيدة القادرة على قيادة المرحلة القادمة وتجاوز

أكد النائب في المجلس التشريعي د. ناصر عبد الجواد، أنه يجب استخدام كل الطرق والوسائل المتاحة لفرض إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، مشيراً إلى أنه "يجب ألا يتخذ أحد هذا الأمر ذريعة وحجة لتأجيل الانتخابات أو إلغائها لأسباب حزبية ضيقة".

وشدد النائب عبد الجواد في حوار صحفي موسع، على أن قضية الانتخابات في مدينة القدس ومشاركة أهلها ترشيحاً وانتخاباً هو حق لا يقبل المساومة كونهم جزء أصيل لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني. وقال: "إن موضوع الانتخابات في القدس ينبغي أن يكون محل إجماع وطني، وأن يكون هناك صدق وإخلاص في إجراءاتها هناك، وليعلم الجميع أن الحل واضح وهو فرض الانتخاب في القدس فرضاً، واستخدام كل وسائل الضغط واستغلال كل العلاقات الإقليمية والدولية من أجل ذلك".

استهداف مرشحي القدس موعدا

وكشف عبد الجواد، عن وجود ما سماه "مخططاً تقوده جهات أمنية بالسلطة في رام الله لاستهداف مرشحي قائمة "القدس موعدا" الانتخابية ومحاولة قتلهم معنوياً، من خلال بث إشاعات والعمل على تشويههم"، مؤكداً أن مرشحي القائمة هم من خيرة أبناء الضفة والكل يشهد لنضالهم وكلهم معروفون بمناطقهم وبتضحياتهم الجسام ودورهم الوطني المميز. وقال: "لدينا شكوك لها دلائلها أن هناك جهات معينة، تعمل على إعداد الحملة وجمع معلومات لكي تبث في وسائل الإعلام لتشويه المرشحين، لكن قائمتنا ستكون مميزة ولن نرد على الإساءات بمثلها".

وأضاف: "الكل يشهد للنواب السابقين وحتى المرشحين الجدد بالدين والأخلاق والتضحية والثبات، ولم يثبت على نواب التغيير والإصلاح أي شبهة فساد خلال

النائبان سلامة والجمل يستقبلان رئيس بلدية المغرقة ويبحثان معه قضايا تهم المواطنين



ومنها على سبيل المثال قلة الموازنات المالية المخصصة للبلدية وتهالك سياراتها وعدم قدرة المواطنين على دفع المستحقات المالية المتركمة عليهم للبلدية.. بالإضافة لتوقف الجهات الدولية عن تمويل بعض المشاريع الحيوية التي ترغب البلدية بتنفيذها خلال السنة الحالية خدمة للمواطنين. في حين طالب النائبان سلامة والجمل، صندوق البلديات والمؤسسات الدولية ومختلف جهات التمويل بضرورة دعم بلدية المغرقة حتى يتسنى لها مواصلة مسيرة العطاء وخدمة المواطنين في جميع الأوقات والظروف، وفي نهاية الزيارة، شكر أبو كميل النائبين على اهتمامهما ودعمهما المستمر للبلدية.

مواقف برلمانية دولية

نائب هولندية تؤكد استمرار وقفها مع فلسطين

أعربت النائب في البرلمان الهولندي، والمتحدثة الرسمية للحزب الاشتراكي في لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان الهولندي "ساديت كارابولوت"، عن اعتراضها بوقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله لنيل حقوقه المشروعة. وأكدت النائب "كارابولوت" بمناسبة انتهاء فترة عملها كنايبة عن الحزب الاشتراكي في البرلمان الهولندي، تصميمها على مواصلة مسيرتها في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ودعت النائب الهولندية البرلمانية للعمل من أجل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية ووقف الجرائم الصهيونية بحقهم، مطالبة حكومة هولندا باتخاذ مواقف حازمة من تلك الجرائم.

فلسطين النيابية: دعم الأردن لفلسطين موقف ثابت

شدد رئيس لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب الأردني محمد الظهراوي؛ على ثبات الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية، مشيراً خلال مشاركته في ندوة برلمانية دولية إلى أن الأردن يشكل شريان حياة للشعب الفلسطيني، وسيبقى المسجد الأقصى والقدس في أعماق وجداننا، رافضاً كل الخطوات الأحادية التي أعلنتها حكومة الاحتلال والتي أخلت ببوصلة السلم والأمن الدولي ومقاييس العدالة.

وشدد أن الشعب الأردني يقف كله خلف قيادته بمواقفها الحازمة تجاه المستجديات في فلسطين، مشيراً إلى أن مواقف الأردن تتطلب المساندة والتأييد.

نائب عراقي: نعم لتوسيع رقعة التضامن الدولي مع فلسطين

أكد رئيس لجنة الشؤون السياسية والأمن القومي بالبرلمان العراقي النائب العراقي ظافر العاني؛ على أهمية دعم القضية الفلسطينية ورفض الانتهاكات الصهيونية ومخاطبة المجتمع الدولي وإصدار بيانات بلغات أجنبية حية يتم توزيعها على الجهات المعنية لتحقيق الفائدة المرجوة دعماً للحق الفلسطيني.

واقترح النائب العاني؛ خلال مشاركته باجتماع لجنة فلسطين بالبرلمان العربي، تضمين البيان الخاص بفلسطين بنداً بتنفيذ مقاطعة شاملة للدول التي فتحت أو ستقوم بفتح سفارات لها في مدينة القدس المحتلة.

البرلمان العربي: نطالب بتوفير شبكة أمان مالية وسياسية لفلسطين

طلبت لجنة فلسطين في البرلمان العربي الدول العربية بتقديم الدعم اللازم لموازنة دولة فلسطين وتفعيل شبكة الأمان المالية لها، ودعت اللجنة الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتحمل مسؤولياتهم والضغط على الاحتلال لإفراج عن جميع الأسرى، مؤكدة رفضها وادانتها تصاعد سياسة الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية، وآخرها قرارات هدم 100 منزل فلسطيني في سلوان.

رئيس البرلمان العربي: نرحب بالقرار الأمريكي استئناف المساعدات للأونروا

رحب رئيس البرلمان العربي عادل العسومي، بقرار الإدارة الأمريكية استئناف المساعدات الاقتصادية والتنموية والإنسانية للشعب الفلسطيني، واستئناف التمويل لوكالة "الأونروا". وأعرب العسومي عن تفاؤله بهذه الخطوة كونها تعبر عن تغيير في موقف الإدارة الأمريكية الجديدة عن سابقتها التي اتخذت الكثير من القرارات والإجراءات التعسفية تجاه الشعب الفلسطيني.

وشدد على ضرورة تقديم الدعم اللازم لـ "الأونروا" للمساهمة في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، والمساعدة في توفير احتياجاته الضرورية.

الاتحاد البرلماني العربي يدين إقامة بؤر استيطانية جديدة بالضفة

أدان الاتحاد البرلماني العربي إقدام المستوطنين على إقامة بؤرة استيطانية جديدة في الأغوار، بهدف ربط المستوطنات بعضها ببعض وتحويلها إلى مدينة استيطانية كبيرة. واستنكر الاتحاد البرلماني العربي، استمرار هذه الأعمال العنصرية المتطرفة، التي ينفذها المستوطنون بدعم واضح وإشراف مَنهج من سلطات الاحتلال، محملاً الاحتلال تبعات هذه الأعمال وعواقبها على المنطقة والعالم بأسره.

برلمانيون لأجل القدس: نعم لوقف التهويد ومصادرة الأرض

طالب رؤساء لجان فلسطين في عدد من البرلمانات العربية والدولية، المؤسسات الدولية والبرلمانية بالتحرك لإيقاف مخططات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة عامة وحي الشيخ جراح وحي البستان خاصة، وذلك خلال ندوة نظمتها رابطة برلمانيون لأجل القدس، بعنوان "يوم الأرض مأساة تتكرر.. حي الشيخ جراح، حي البستان والمسئولية الدولية".

بدوره أكد رئيس لجنة الصداقة الفلسطينية التركية النائبة حسن توران، أن تركيا لا يمكن أن تسمح لخطة حكومة الاحتلال التهويدية والاستيطانية بتغيير معالم مدينة القدس وتحويلها إلى مدينة يهودية، مشيراً إلى أن الاحتلال يتعامل كدولة فوق القانون.

من جانبها، أوضحت عضو البرلمان الأرجنتيني "جوليا بيري"، أن بيانات الاستنكار والشجب الدولية للاعتداءات الإسرائيلية لا تصدى لها لافتقارها للخطوات العملية، وتجاهلها للإجراءات القانونية اللازمة لردع الاحتلال.

من جانبه، أكد رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان الماليزي، النائب سيد إبراهيم، أن التضامن مع القضية الفلسطينية يتطلب اتخاذ إجراءات سياسية لإنهاء الاحتلال ووقف انتهاكاته، والعمل على تصنيف الاحتلال كدولة عنصرية.

أما، رئيس لجنة فلسطين في البرلمان النيجيري، النائب يونس أبوبكر، فدعا لتصعيد مقاومة الاحتلال برلمانياً، مطالباً باستخدام الصداقات مع الكونغرس الأمريكي للضغط على الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في عهد دونالد ترامب.

بدوره، قال رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان التونسي سيف الدين مخلوف، إن اتفاقيات التطبيع المجاني مع الاحتلال الإسرائيلي شجعت الاحتلال على تصعيد مخططاته التهويدية في الأراضي الفلسطينية، محذراً من استغلال الاحتلال لهذه الاتفاقيات من أجل العمل على تغيير الوعي بالقضية الفلسطينية لدى الشعوب.

ندد بالقرار.. د. بحر: قرار لجنة الانتخابات المركزية رفض ترشح الأسير حسن سلامة تنكر لتضحيات الأسرى

من ممارسة حقهم في التسجيل للانتخابات.

ودعا بحر: لجنة الانتخابات المركزية ومحكمة الانتخابات لإيجاد سبيل وآليات تتماشى مع ظروف الأسرى الذين ضحوا من أجل وطنهم؛ معرباً عن استهجانهم للقرار. ودعا الكل الفلسطيني لمناصرة الأسير الفلسطيني وخاصة حسن سلامة وحقه في الترشح للانتخابات العامة القادمة مهيباً بكل جهات الاختصاص لدعم موقف أسرانا الأبطال خاصة أن الاحتلال يصادر الكثير من حقوقهم الإنسانية والسياسية وبالتالي لا يتمكنون مطلقاً من التسجيل بسجل الناخبين لا سيما وأن الفترة المقررة لذلك محدودة جداً.



تضحيات أسرانا الأبطال وكان الواجب عليها اتخاذ قرارات وتوجهات تراعي ظروف أسرانا الأبطال وتحفظ لهم حقوقهم سواء على صعيد الترشح أو الانتخاب، علماً بأن الاحتلال يمنع الأسرى

ندد رئيس المجلس التشريعي بالإجابة الدكتور أحمد بحر؛ بقرار لجنة الانتخابات المركزية القاضي برفض ترشح المناضل الأسير حسن سلامة؛ وإزالة اسمه نهائياً من قائمة القدس موعداً؛ واعتبر في تصريح مقتضب أدلى به عقب صدور قرار محكمة الانتخابات بالخصوص أن القرار ينم عن تنكر لتضحيات الأسرى الأبطال الذي ضحوا بزهرة أعمارهم في سجون الاحتلال من أجل حرية وكرامة شعبهم وفي سياق مواجهة مخططات الاحتلال الهادفة لطمس الهوية الوطنية ومصادرة حقوقنا كافة.

وقال بحر: "كنا نأمل من لجنة الانتخابات المركزية احترام

النائب الجمل يستقبل وفداً من متطوعي وزارة الأوقاف



خاصة وأنهم يعملون على بند التطوع منذ أكثر من 10 سنوات، مشدداً على سعي لجنته لتخصيص احدثيات وظيفية لوزارة الأوقاف حتى تتمكن من معالجة هذه المشكلة، وأعداً بمتابعة قضيتهم مع وزارة الأوقاف والأمانة العامة لمجلس الوزراء وكل جهات الاختصاص للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ومعالجتها وفقاً للقانون.

وبوظائف مختلفة ولكنها مهمة وضرورية، منوهاً إلى أنهم يؤدون مهامهم ويقومون بواجباتهم الوظيفية على أكمل وجه؛ وليس من الانصاف تركهم دون تثبيت أو الاستغناء عن خدماتهم ليصبحوا عرضة لغول الفقر والبطالة؛ من ناحيته ونوه النائب الجمل؛ لتفهمه لمطالب المتطوعين، مؤكداً على دعم لجنة التربية لحقوق المتطوعين في التوظيف

استقبل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل، وفداً من ممثلي متطوعي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، للمطالبة بإنصافهم وتعينهم على كادر الوزارة بالسرعة الممكنة.

وأشار أحد المتطوعين أثناء اللقاء إلى أنهم يعملون على بند التطوع بوزارة الأوقاف منذ سنوات طويلة

خريشة يستهجن تحريك اعتراضات ضد المرشحين في القوائم الانتخابية

جميع مراحل العملية الانتخابية. الجدير ذكره أن لجنة الانتخابات المركزية تلقت حوالي 230 اعتراضاً على قوائم ومرشحين تركت في معظمها ضد مرشحين من حيث الإقامة الدائمة، والاستقلالات، والمحكوميات، واعتراضات على ترتيب مرشحين في القوائم، وطلبات انسحاب لمرشحين وغير ذلك من اعتراضات. وحظيت هذه الاعتراضات بانتقادات واسعة على منصات التواصل الاجتماعي؛ لتنكر فتح لميثاق الشرف الذي وقعه المشاركون في حوار القاهرة.

وثيقة الشرف التي تفاهمت عليها الأطراف كافة؟! وأضاف: "حرصنا على الامتناع عن تقديم أي طعون ضد أحد لا شخصاً ولا قوائم، واكتفينا بما قرره لجنة الانتخابات باعتبارها مستقلة ومحيدة ونزيهة" منوهاً أن فكرة تقديم الطعون لا تنسجم مع طبيعة الحالة الوطنية الراهنة حيث اتفقت كل الأطراف على المضي قدماً في مسار الانتخابات. وحسب المادة (61) من قانون الانتخابات العامة رقم (1) لعام 2007 فإنه تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة بموقف الحياد في

استهجن النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة؛ استخدام مؤسسات وأجهزة السلطة رسمية، في تحريك اعتراضات بحق بعض المرشحين في القوائم المختلفة.

وقال النائب خريشة في تصريح له: "الأصل أن تكون (مؤسسات السلطة) محايدة وتخدم العملية الانتخابية". وأشار إلى إقدام القيادة في فتح دلال سلامة؛ بشخصها وصفقتها بتقديم طعونات ضد مرشحين استناداً لأسس واهية، متسائلاً "أهكذا تبدأ الانتخابات؟! وأين هي